



مقرر

لوزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بإحداث مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية

إن وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

بناء على المرسوم رقم 2.13.823 بتاريخ 25 أكتوبر 2013 بتفويض بعض الاختصاصات والسلط إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة،

بناء على المرسوم رقم 2.06.82 بتاريخ 10 نونبر 2006 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة تحديث القطاعات العامة كما تم تعديله وتغييره،

واستنادا للخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة ولاسيما الإجراءات المتعلقة بمأسسة مبادئ الإنصاف والعدالة، وتأسيس قواعد المناصفة بإدماج المرأة في برامج التنمية والسياسات العمومية ومحاربة مختلف أشكال التمييز ضد النساء.

قرر ما يلي :

المادة الأولى : يحدث بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، تحت مسمى "مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية"، فضاء ذو طابع وظيفي لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية.

يت رأس الوزير المنتدب المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة أو من ينوب عنه مرصد مقارنة النوع وتتولى وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة الإشراف على الكتابة الخاصة به.

المادة 2: يتكون المرصد من لجنة إشراف ولجان موضوعاتية دائمة.

1. تتألف لجنة الإشراف من :

- ممثل عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية،
- ممثل عن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان،
- ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- ممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،
- ممثل عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة،
- ممثلين اثنين عن الجمعيات النسائية.

ويعتبر أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع أعضاء في لجنة الإشراف.

2. تتكون اللجان الموضوعاتية الدائمة على الشكل التالي :

1. لجنة البرمجة والشراكة،
2. لجنة التواصل والتوثيق والإعلام،
3. لجنة التتبع والتقييم.

يعقد المرصد اجتماعاته كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من رئيس المرصد.

المادة 3: يعهد إلى المرصد بالمهام التالية :

- جمع المعطيات والمعلومات، بتنسيق مع مختلف الوزارات المختصة والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والقيام بالأبحاث وتحليل وضعية المرأة على مختلف المستويات وفي جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني والدولي وتتبع المشاركة المتوازنة للمرأة والرجل في دوائر القرار بالوظيفة العمومية،
- تتبع السياسات والمشاريع العمومية ذات الصلة بالنوع والتي يمكن أن يكون لها انعكاس على وضعية المرأة في الوظيفة العمومية،
- تقديم المقترحات والتوصيات والبرامج الهادفة إلى تطوير وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن المساواة بين الجنسين،

- القيام بطلب من رئاسة المرصد بالدراسات في مجال النوع بالوظيفة العمومية.
- تقديم الدعم والتوجيه والمشورة للمرأة العاملة بالوظيفة العمومية وتمكينها من كافة المعطيات والمعلومات في هذا المجال.
- إعداد وإصدار تقارير دورية في مجال مقارنة النوع في الوظيفة العمومية.

المادة 4 : تضع وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة رهن إشارة المرصد الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لحسن سير أعماله.

31 MARS 2014 حرر بالرباط، يوم

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
محمد مبراهيم